حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٦٨) ٢٠١٣/١٢/٢٣

جنيف ٢ في منظور المعارضة

أنور بدر

ربما يكون الحدث الأبرز في الأسابيع القادمة هو مؤتمر جنيف ٢ الذي من المقرر أن يُعقد في مدينة مونترو السويسرية بتاريخ ٢٢ الشهر المقبل، بمشاركة الدول الراعية والمؤسسات الدولية المعنية أيضا بالوضع السوري, ليستمر بعد فاصل يوم من الافتتاح، أي في ٢٤ من الشهر ذاته، بمدينة جنيف كمفاوضات ستتم بين المعارضة السورية والنظام عبر الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي.

ومع ذلك يمكن للبعض أن يُشكك في إمكانية انعقاد المؤتمر كما صرح الرئيس الفرنسي هولاند, والمسألة ليست في باب النوايا قطعا, لكن الجهات الراعية لم تعمل بجدية لإنجاح المؤتمر بالقدر الكافي، وتحديدا لجهة الضغط على النظام لقبول مقررات جنيف ١ كأرضية أولية للمفاوضات, بحسب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ الذي تضمن الدعوة لجنيف ٢, مؤكداً أن هدف الاجتماع هو تطبيق الخطة التي اعتمدت من قبل القوى الكبرى والدول المجاورة لسورية في مؤتمر جنيف ١. هذا الهدف الذي يتمسك به ائتلاف قوى الثورة والمعارضة بقوة، دون أن يعتبره شرطاً لازماً, لعجزه عن تأمين ضمانات رسمية كافية بالحد الأدنى من الدول الراعية, أو عجزه عن تحويل بيان لندن في ٢٢ أكتوبر الماضي إلى نص أو قرار ملزم من قبل مجلس الأمن الدولي, تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة, مع ذلك يبدي الائتلاف قناعة كبيرة بضرورة حضور المؤتمر لعدم ترك مقعد المعارضة فارغاً, وهو ما كان يطمح إليه النظام ليبرر تهربه من استحقاق السلطة الانتقالية.

الإشكالية التي يتجاهلها الخبراء السياسيون حتى الآن تتعلق بانهيار النظام في مستوى آلية عمل الحكومة, وتراجع القدرة التشغيلية للخدمات الرسمية التي تشرف عليها الدولة في كل المستويات, من تردي الخدمات التعليمية والصحية للدولة, إلى فشل أهم مؤسستين شكلا هيكلية النظام لعقود من الزمن, وهما المؤسستين العسكرية والأمنية, وما بقي منهما يخضع على مستوى القرار لتوجيهات الحرس الثوري الإيراني أو ميليشيا حزب الله.

بهذا المعنى ليس جنيف ٢ هو الخيار بين السيء والأسوأ, بل هو ضرورة لوضع العالم أمام استحقاق المرحلة الانتقالية الذي كثر الحديث عنه, وتباينت المعلومات المسربة بشأنه, مع اتفاق كل المصادر على أنها ستكون بصلاحيات تنفيذية كاملة, بما فيها الشؤون العسكرية والأمنية, على ضوء هذا الاستحقاق نتساءل: كيف يمكننا تفعيل الجسد الانتقالي, وكيف يمكن الانتقال بمن بقي من كوادر الموظفين ومؤسسات الدولة إلى العمل بروح وطنية خارج سياق الولاء للأسد؟ كيف يمكننا بناء سلطة مؤسسة جديدة بقيم أخلاقية وسياسية ولاؤها للوطن وليس للأشخاص؟.

على المجتمع الدولي أن يُدرك حقيقة أن جنيف ٢ ليس جمعا لطرفي النزاع, فهنالك ثورة جرى تشويهها من قبل الجميع, لكنها ما زالت تعبر عن رفض الشعب لنظام الفساد والطغيان, وبين هذا النظام المدعوم من قبل روسيا وإيران لأسباب ليست إنسانية بالمطلق, وبالتالي ليس من أفق للمرحلة الانتقالية إلا بالضغط على هذا النظام لوقف العنف الذي يمارسه ضد الشعب والمدنيين, ودعم توجه ديمقراطي مدني لاستعادة الدولة من هذا النظام الذي يعمل بشكل حثيث على تدميرها.

ليست المشكلة في استخدم تعبير جسد حاكم بصلاحيات مطلقة, بديلا عن تعبير الحكومة, كما وردت في جنيف ١, المهم أنها تسحب من مقام الرئاسة كل الصلاحيات التنفيذية, إضافة لصلاحيات الإشراف على الانتخابات القادمة, واعتماد دستور ١٩٥٠ مؤقتاً أو تعديل الدستور الراهن.

الافتتاحية

بين مصالح روسيا وممانعة الأسد

سامي شيحان

تعهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بمنع عقد مؤتمر حول نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط، وأنهما متفقان على أن حكم الرئيس السوري بشار الأسد، وحكم الجيش المصري بقيادة وزير الدفاع السيسي، أفضل من حكم الإسلاميين المتطرفين بهاتين الدولتين.

وقالت صحيفة «معاريف» عدد ٢٠ كانون الأول بهذا الصدد أن: «نتنياهو مقتنع بأنه هو وبوتين متفقان على أن الأسد أفضل من البدائل الأخرى في سورية».

يعتقد البعض أن الغزل الروسي مع إسرائيل جاء ردا على الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني, والذي جاء بعيدا عن التنسيق بين طهران وموسكو, وهذا يؤكد في كلا الحالين أن ما يحكم سياسات الدول هو أولاً وأخيرا مصالحها, مما يسمح لنا بالتساؤل عن مصالح النظام السوري الممانع لدولة إسرائيل, حين يضع نفسه في جلباب ملالي طهران أو تحت المظلة الروسية؟ والتي من الواضح أن دعمهما له ليس إلا تخوفاً من البديل الإسلامي!

إن تسوية الملف النووي الإيراني خلفت أصداء مزعجة لكل من نتنياهو وبوتين, فكان التقارب بينهما تحت عنوان كبح «مؤتمر نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط», والذي شكل لعقود من زمن الممانعة مطلباً رئيسيا لنظام الأسد في مواجهة إسرائيل, بل إن جهود هذا النظام لامتلاك السلاح الكيميائي لم تكن أكثر من كذبة لتحقيق التوازن الاستراتيجي مقابل النووي الإسرائيلي.

لكنه اليوم بعد أن سلّم الأسد سلاحه الكيماوي برعاية روسية, يجد نفسه مضطراً للتخلي عن أوهام التوازن مع العدو الإسرائيلي, وبرعاية روسية أيضاً, فموسكو حريصة على تنفيذ جميع العقود المبرمة مع دمشق, بما فيها عقود التعاون العسكري والفني, كما صرح وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف, مضيفا دعوته للحكومة والمعارضة في سوريا إلى توحيد جهودهما لمكافحة الإرهاب والتطرف.

فالنظام السوري مطلوب لهذه الوظيفة فقط, والتي قبلها الأسد, لأنه اكتشف ببساطة أن عداءه الأساسي للشعب السوري وليس لإسرائيل.

مؤشرات أميركية جديدة تعيدنا إلى المربع الأول

نبيل حيفاوي

اختلفت اللهجة السياسية والدبلوماسية الأميركية من الوضع في سوريا خلال الأسبوعين الماضيين, وكان آخرها تصريحات السفير الأميركي روبرت فورد. فخلال لقاء له مع قيادة هيئة أركان الجيش السوري الحر, برئاسة اللواء إدريس, تقصّد فورد التأكيد على تحييد بشار الأسد من المرحلة الانتقالية.

قبل ذلك كان وزير الخارجية الأميركية قد حمّل المسؤولية لبشار الأسد عن الجرائم التي ارتكبت بسوريا ضد الشعب والثورة, وأكد على مسؤولية النظام عن الانزياح نحو الصراع الطائفي في البلاد.

في غضون ذلك, أبدى السفير فورد استعداده للقاء مع الجبهة الإسلامية, لكن الأخيرة رفضت ذلك. وبصرف النظر عن الفائدة من تعزيز دور هذه القوى, فالاستعداد الاميركي للقائها فيه ما يقلق النظام, الذي بدأ يسوِق لفكرة المشاركة مع أمريكا في الحرب ضد الارهاب داخل سوريا.

وكان هناك اعتقاد, بعد قرار واشنطن ولندن وقف ما يدعى المساعدات غير الفتاكة لفصائل الثورة, بأنّ تحولا جذريا بدأ يتشكل في واشنطن, للاقتراب من النظام, تمهيدا لقبوله في المرحلة الانتقالية, بل وليقودها, ولإمكانية قبول بشار الأسد لولاية جديدة. وبربط قسري مع اتفاق وقف التخصيب لليورانيوم في إيران, وما بني عليه من توصيف للاتفاق, بأنه شكل انتصارا للساسة الإيرانية, ذهبت رغبات البعض إلى القول: إن اتفاق الغرب مع طهران, رسَخ وضع بشار الأسد, بادعاء هؤلاء أن ما قدمته إيران للغرب, قبضت مقابله تعزيزا لموقعها في سوريا, إذ تخلت واشنطن لها عن «الورقة» السورية, بما يعنيه ذلك من استمرار الأسد في الحكم.

لكن عودة التصريحات الرسمية التي تبدي انزعاج مسؤولي النظام من واشنطن, تؤكد أن المواقف الجديدة لواشنطن, ستجعل النظام يحبس أنفاسه, بعد أن ظن خبراؤه بأن التحولات في السياسة الغربية, والأميركية بالذات, ستتراكم بالاتجاه الذي يوسع حالة الانفراج السياسية المرغوبة, فما صدر مؤخرا من الخارجية ومن السفير فورد, سيجعلهم في قلق وارتباك.

يرتبط مع هذا الموقف الأميركي, ويزيد من تأثيره على النظام, تصريح نائب وزير الخارجية الروسية, التي انتقدت فكرة ترشيح بشار الأسد لولاية جديدة, والإشارة من بوغدانوف, إلى التأثيرات السلبية لتوقيت الإعلانات التي تصدر عن النظام, وفيها تكرار لفكرة ترشيح بشار للانتخابات.

لن نميل إلى التسرُع في توصيف هذه التصريحات الأميركية, بأنها انتقال حاد وجذري نحو موقف حاسم من النظام, لكننا أيضا لا يسعنا غض الطرف عن هذه الموقف الأميركي الجديدة, أخذين بالاعتبار اقتراب الانتهاء من مسألة السلاح الكيماوي الذي يمتلكه النظام. حيث كان اهتمام واشنطن في المرحلة الماضية يتركز على إنجاز عملية التخلص من هذا السلاح.

ويمكن البناء على المؤشرات السابقة, ما يمكن وصفه , بداية التأسيس للعودة للمربع الأميركي الأول, في طريقة التعاطي مع الأزمة السورية, والنظرة لمستقبل سوريا, التي طالما رددها الأميركيون, وفي مقدمتهم الرئيس أوباما. ومضمونها أن بشار الأسد عليه التنحي, ولم يعد له دور في النظام الجديد لسوريا.

وللتوقيت أهميته, فاقتراب الموعد المقرر لانعقاد جنيف٢, يبين أن ما أراده النظام وحلفاؤه من استخدام المؤتمر لتحسين مواقع النظام ضد الثورة, هو مجرد امنيات لن تتحقق, وربما تكشف الأيام القريبة , المزيد من المؤشرات لاحتمال عودة واشنطن إلى مواقفها الأولى من الصراع في سوريا.

أزمة الثورة: إمكانية تصحيح المسار!

ماجد حمود

بدت الثورة السورية, في الشهور الأخيرة بوضع لا متسع فيه للتفاؤل بتقدمها وتطورها, وتبلور بنيتها وقدراتها, وافتقدت الكثير من المواقع الميدانية, سواء لمصلحة النظام, أو تلك التي سيطرت عليها « داعش».

أسباب ذلك كثيرة ومعقدة, لا يستثنى منها البنية الذاتية للقوى المنخرطة فيها, عسكرية كانت أم سياسية.

وفي المقابل, بدا النظام, عسكريا وسياسياً بحال أفضل, وتنفس الصعداء بعد تقديم سلاحه الكيماوي ثمنا لتحسين مواقعه وصورته. وراحت أدواته الإعلامية والدبلوماسية, الخاصة به, وتلك التي لحلفائه, تبث خطابا دعائيا, فيه الكثير من زرع الاطمئنان داخل القطاعات المؤيدة له. بينما سادت حالة من الارتباك والوجوم, في صفوف الشعب الثائر, كما داخل قوى المعارضة.

وأخطر ما في الأمر, أن يظهر الصراع في سوريا, وكأنه بين طرفين: النظام من جهة, والمتطرفين الإرهابيين من الجهة المقابلة, وهو ما يعطي النظام فرصة أفضل لكسب التعاطف الدولي, ولتشويش موقف الفئات الشعبية الملتفة حول الثورة, والمنخرطة في فعالياتها.

الثورة في أزمة, نعم. ولكن العمل على تجاوزها, والعودة بها إلى مسارها السابق, قبل توسع داعش, وما رافقه من تحويل الأنظار الى موضوع الكيماوي, هو أمر ضروري وممكن, لأن جذرية موقف النظام, برفضه أي حل للصراع على حساب جزء من مصالحه, كما اتضح من تعامله مع مبادئ جنيف ٢, لا تترك أي خيار آخر للشعب السوري, وقوى المعارضة, سوى التمسك بالثورة وأهدافها, والارتقاء في الأداء, بعد مراجعة جريئة وشاملة للتجربة التي قاربت الثلاث سنوات, منذ انطلاقها في آذار٢٠١١.

أول شروط تلك المراجعة, على طريق تصحيح المسار, نحو تجاوز الأزمة, يبدأ من توحيد الخطاب السياسي لاستراتيجية الثورة, وتعزيز اللحمة الداخلية للأطراف السياسية التي يتشكل منها الائتلاف الوطني. وإيجاد اسس للتعامل الداخلي, تضمن أعلى درجة من الانسجام, دون إلغاء التنوع الفكري والسياسي داخل الائتلاف.

وثاني الشروط, يتعلق بطريقة التعامل مع العالم ودوله, والابتعاد عن المزاجية وردات الفعل, عندما تلوح في الأفق, مواقف دولية لا تناسب الثورة ومصالح الشعب السوري, والعمل الدؤوب لتعديل تلك المواقف, نحو تعزيز مصالح الشعب السوري. ويأتي هنا موضوع الموقف من «التطرف والارهاب», ليس إرضاءً لتلك الدول, بل بالقناعة التامة بخطر تلك القوى على الشعب السوري ومستقبله.

والشرط الثالث, يقوم على الاهتمام العميق بدور القوى المدنية في الداخل, ومدها بكل سبل الصمود والتطور, لإبراز الوجه الأصيل للثورة, كما كان منذ أيامها الأولى, وحتى وقت قريب, قبل تطور دور القوى المتطرفة, ودخولها طرفا مؤثرا في معادلات الصراع.

وعلى المستوى الميداني هناك تقهقر واضح في مواقع الجيش الحر, وكتائبه الموصوفة بالابتعاد عن التطرف والتشدد. ويمكن ايجاد وحدة ميدانية, تخطيطية وتنفيذية, بين الكتائب, حتى تلك التي تطرح نفسها «كإسلام وسطي ومعتدل». ويساعد توحيد القوى وتخطيطها وامكاناتها, على رسم استراتيجية تبتعد عن العشوائية وردود الفعل, والسقطات التكتيكية التي تثير استياء القطاعات الشعبية المناهضة للاستبداد.

لقد نجح النظام نسبياً, بتصدير أزمته لصفوف خصومه, لكن طبيعته وأهدافه, لا يوفران له نجاحا دائما ومتواصلا. وبالإمكان استعادة الثورة لزخمها السياسي والميداني. ولا تعدم القوى الواعية والصلبة السبل الكفيلة بتجديد حيوية الثورة, وتصحيح المسار الذي بدا مربكا ومهلهلا في الآونة الأخيرة.

السوريون بين لصوص الطاغية ولصوص الثورة

تحقيق ـ نعيم نصار

يتذكر السوريون ذلك البرنامج التلفزيوني «البوليسي» الذي كان يعرضه التلفزيون السوري لسنوات طويلة واسمه «الشرطة في خدمة الشعب»، من تقديم «علاء الدين الأيوبي»، وفي هذا البرنامج كان الأيوبي يجري لقاءاته مع اللصوص والسارقين، حيث يعترفون بأنهم قاموا بسرقة كذا وكذا، ويتندر السوريون بالخوف الذي كان يظهر على السارقين وهم ينادون المذيع بـ «يا سيدي».

ويعرف السوريون أيضاً أنه مع انطلاق ثورتهم دأبت عناصر النظام وشبّيحته وقواته على القيام بالسرقة العلنية «الموصوفة» في المناطق الثائرة، لاسيما بعد دخول الثورة مرحلة الدفاع عن النفس واستخدام السلاح.

في هذه الأيام أيضاً تستمر السرقة لبيوت النازحين والمهجّرين، وتقضي الأمانة الصحفية التحدث عن السرقة من قبل عصابات احترفت السرقة والنهب وتعيش في المناطق المحررة.

ولكن لنبدأ أولاً بالحديث عن رحلة السرقات التي كرّسها النظام وعناصره كعقوبة جماعية للناس في المناطق الثائرة، حيث يتم تداول عبارة «غنائم حرب» منذ بداية الثورة، أي أن كل ما تسرقه عناصر النظام وشبّيحته يعتبر غنائم حرب بالنسبة لهم، فأي مسافر يمرّ بحيّ دير بعلبة الواقع في الجهة الشمالية من مدينة حمص التي يدعيّ النظام أنه قد «طهّرها» يعرف

مباشرة أن هذا الحيّ سرق بالكامل، حتى أن الكثير من المحلات التي يعرفها المسافرون جيداً وتقع على الطريق العام، نهبت محتوياتها وبقيت أبوابها المخلوعة والمكسّرة علامة من علامات تأكيد وتثبيت السرقة لهذه المحلات.

أحد النازحين من داريا ويعيش في دمشق مع عائلته، يشتغل على سيارة سوزوكي، ليتمكن من تأمين إيجار البيت « ١٤ ألف ليرة « يروي لنا كيف ذهب مع أحد ضباط جيش النظام في طلب، لنقل محتويات منزل في أطراف المعضمية، وهناك يعرف السائق النازح أنه يقوم بنقل أثاث مسروق، والسارق هو الضابط الذي تمكن من الدخول إلى المنطقة وقطع كل الحواجز، وبعد تحميل الأثاث يطلب الضابط من السائق التوجه إلى دمشق، وعند أول حاجز يتكفل ضابط آخر من أصدقاء الضابط السارق بمهمة تخويف وإرهاب السائق الذي دلّت عليه هويته «داريا»، وبعد المرور بكل هذا الرعب يقرّر السائق النازح تسليم سيارة الأجرة لصاحبها، والتوقف عن العمل بهذه المهنة ويختم حديثه بقوله: الرزقة على الله .

ولم تبق هذه السرقات بعيدة عن المناقشات الاجتماعية العامة التي تجري بين الناس في مختلف الأوساط الاجتماعية، موالاة ومعارضة، فالرادع الأخلاقي مثلاً يمنع الكثير من الناس من شراء أشياء قد تكون مسروقة، وهذا الرادع الأخلاقي موجود عند بعض الموالين كما هو موجود عند المعارضة.

وظهرت الكثير من الأصوات التي تنادي بعدم شراء الأشياء المسروقة، لاسيما بعد انتشار محلات بيع هذه المسروقات بشكل علني ومفضوح، حتى أن صحيفة «الوطن» القريبة جداً من النظام نشرت تحقيقاً «يعتبر بمعيار الصحافة الرسمية اقتراباً مباشراً من الخطوط الحمراء» عن هذا الموضوع الساخن, بعنوان «على مرأى من الجهات الحكومية في اللاذقية وجبلة ..أغراض السوريين تعرض للبيع من قبل سارقيها».

في هذا التحقيق يشرح المحرر قصة السرقة التي يتعرض لها النازحون والمهجرون، الذين اضطروا لترك بيوتهم هرباً من «التكفيريين والإرهابيين» وعادوا إليها بعد أيام ليجدوا أنها سرقت من قبل من قبل «المشلحين» الذين لا يختلفون عن «المسلحين» إلا بثلاث نقاط، تروي أم فارس كيف تركت بيتها في الحفّة وعادت إليه بعد سيطرة جيش النظام لتجده خالياً تماماً إلا من الجدران، والمشلّحون الذين انتشروا منذ حين على طريق جبلة اللاذقية ويقومون بتشليح الناس سياراتهم، وتقوم الجهات الحكومية المختصة بمراقبة الطريق وملاحقتهم، يشبهون المشلّحين الذين يسرقون أثاث البيوت ومحتوياتها وتشرح حال بيتها بعد عودتها إليه: «لا فرش ولا عفش بالبيت، رجع عالعضم ما ضل شي فيه غير كم قطعة بالمطبخ يمكن ما عجبتهم فتركوها، شوذنبي إرجع جهّز بيتي وكأنه ما كان عندي شي، واليوم كله غالي, حتى التجار ما بيرحمونا حتى بعد ما نزل الدولار، إذا الفرشة صارت بـ٥٠٠٠ ليرة على حساب مين اشتري غرفة نوم للأولاد ولسة ما خلصت أقساط الغرفة اللي انسرقت».

وكثرت ظاهرة افتتاح محلات لبيع المسروقات وذلك في جبلة واللاذقية وطرطوس ودمشق، وفي مناطق أخرى من سورية، حيث تباع في هذه المحلات، «الأجهزة الكهربائية والالكترونية والهواتف النقالة والحواسِب، وغرف النوم، غسالات، برادات... « حيث يباع البراد ١٧ قدم بمبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة، بينما يصل سعره في السوق إلى مبلغ ٨٧٠٠٠ ليرة، تباع الغسالة الأتوماتيك بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة بينما يصل سعرها في السوق إلى ٦٠٠٠٠ ليرة، وهناك بشر نفوسها ضعيفة ولا يهمّهما الموضوع الأخلاقي من الأساس وحالتها المادية ضعيفة، فتشتري هذه المسروقات، وتكون بذلك قد شجعت انتشار هذه السوق للمواد المسروقة، وتنتشر بشكل دائم صور أسواق المسروقات في شبكة التواصل الاجتماعي، بينما تنام وسائل إعلام النظام نومة أهل الكهف مبتعدة قدر ما تستطيع عن هذا الأمر.

في الجهة المقابلة وللأسف المشهد ليس ورديا، وانتشار عصابات السرقة ليس مقتصراً على قوات النظام وشبّيحته، إنما هناك عصابات سرقة تنتشر في مناطق الغوطة الشرقية، فقد نشر موقع «سوريا المستقبل» بتاريخ ١٠/١٠/ ٢٠١٣ تحقيقاً هاماً يتحدث عن عصابات السرقة المنتشرة في مناطق الغوطة الشرقية، حيث تقف كتائب الجيش الحر عاجزة عن محاربتها ومواجهتها، خاصة أنها من أبناء المنطقة، كما أن تلك الكتائب تخشى الدخول في مواجهات أمنية وعسكرية مع هذه العصابات فتقع بين نارين، نار قوات النظام ونار العصابات.

هذا الحال الأمني السيئ انعكس سلباً على الحاضن الاجتماعي للجيش الحر في الغوطة الشرقية, خاصة وأن بعض كتائب الجيش الحر في الغوطة الشرقية، قد ضمّت إلى صفوفها عناصر غير منضبطة، وتملك تاريخاً في اللصوصية، وتتابع ارتكاب مخالفاتها وسرقاتها باسم الجيش الحر.

ويصل كاتب التحقيق إلى توصيف جنائي لهذا الحال في مناطق الغوطة الشرقية وهو انتشار «الجريمة المنظمة».

أهل القانون يتحدثون عن العقوبات الموجودة في القانون السوري فيما يخص السرقة، حيث يميّزون بين عدة أشكال للسرقة، ويذكر أحد المحامين لنا أن السرقات التي نتحدث عنها في تحقيقنا تنتمي لنوع «السرقة الموصوفة» وتتوزع العقوبات بين الحبس لمدة شهر إلى الـ٧ سنوات، حسب نوع السرقة وشكلها، وذلك حسب القانون المعمول به في محاكم النظام وقضائه الحالي.

وضمن هذا السياق لا يسعنا إلا أن نتذكر جرائم النظام ومنها ما فعله الطاغية حين أطلق سراح آلاف المجرمين الجنائيين من السجون مع بداية الثورة ضمن مرسوم عفو، وغايته كانت نشر الجرائم في مختلف المناطق الثائرة.

والحل الجذري الذي ينتظره السوريون هو دولة مدنية ديمقراطية قوامها القانون، لحماية الناس وممتلكاتهم واحترام حقوقهم.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٨) ٢٠١٣/١٢/٢٣

أوروبا: الموقف من اللاجئين السوريين عارٌ لم يعد خافياً

١٣ كانون الأول ٢٠١٣ منظمة العفو الدولية

قالت منظمة العفو الدولية إنه يتعين على قادة أوروبا أن يحنوا رؤوسهم خجلاً إزاء العدد القليل المثير للأسف من النازحين من سوريا الذين يستعد هؤلاء القادة لإعادة توطينهم في أوروبا.

ففي تقرير موجز أوضحت المنظمة بالتفصيل أنّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تعرض فتح أبوابها إلا لعدد قليل يبلغ نحو ١٢ ألف نازح من سوريا من بين الفئات الأشد ضعفاً، ولا يمثل هذا العدد سوى نصف بالمئة من مجموع الذين فروا من سوريا، والبالغ عددهم نحو ٢,٣ مليون نسمة.

وقال سليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية: «إنّ الاتحاد الأوروبي قد تقاعس للأسف عن القيام بدوره في توفير ملاذ آمن للنازحين الذين فقدوا كل شيء ولم يبق لهم غير أرواحهم. فالعدد القليل من النازحين الذين يستعد الاتحاد الأوروبي لإعادة توطينهم في أوروبا يبعث على الرثاء حقاً. ومن ثم، يتعين على قادة أوروبا أن يحنوا رؤوسهم خجلاً».

يفصّل تقرير منظمة العفو الدولية الأرقام على النحو التالي: عرضت ١٠ دول فقط من

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توفير أماكن لإعادة توطين النازحين من سوريا. كانت ألمانيا هي الأكثر كرماً حتى الآن، حيث تعهدت بإعادة توطين ١٠ آلاف نازح، أي ما يعادل ٨٠ بالمئة من مجموع النازحين الذين تعهد الاتحاد الأوروبي بإعادة توطينهم. أمّا باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعددها ٢٧ دولة، قد تعهدت باستضافة عدد لا يزيد عن ٢٣٤٠ نازح من سوريا. فرنسا عرضت توفير أماكن لعدد لا يزيد عن ٥٠٠ نازح، أي ما يعادل نحو ٠,٠٢ بالمئة من مجموع الذين فروا من سوريا. وافقت إسبانيا على استضافة ٣٠ نازحاً، أي ما يعادل ٠,٠٠١ من مجموع النازحين من سوريا.

لم تعرض ١٨ دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ومن بينها بريطانيا وإيطاليا، أية أماكن على الإطلاق لإعادة توطين النازحين. ومع حلول فصل الشتاء، يتزايد بشكل سريع تدهور الأوضاع بالنسبة لمن فرُّوا من سوريا، وعددهم نحو ٢,٢ مليون نسمة. وبينما لم تعرض دول الاتحاد الأوروبي سوى توفير ١٢ ألف مكان فقط لإعادة توطين بعض الفئات الأشد ضعفاً من النازحين، فإنّ هناك عشرات الألوف من النازحين الذين يخاطرون بأرواحهم في رحلات تكتنفها مخاطر جمة عبر البحر أو البر بحثاً عن الأمان والحماية في أوروبا. ثمّ يتعين عليهم النفاذ من خلال المتاريس العديدة في أوروبا الحصينة. ويواجه كثير من النازحين عمليات عنيفة من جانب الشرطة وحرس الحدود لردهم على أعقابهم، أو قد يتعرضون للاحتجاز لأسابيع في أوضاع مزرية.

الرحلة إلى إيطاليا عبر البحر

يلقى مئات الأشخاص مصرعهم كل عام وهم يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط. ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، تُوفي زهاء ٦٥٠ نازحاً ومهاجراً عندما غرقت ثلاثة قوارب كانوا يستقلونها في محاولة للوصول من شمال إفريقيا إلى أوروبا. وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن ١٠٠ ألف نازح من سوريا قد وصلوا إلى سواحل إيطاليا خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي.

ويسرد تقرير منظمة العفو الدولية شهادات حية لبعض أولئك الذين حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر البحر.

ومن هؤلاء شاب من دمشق يُدعى عواد، وقد وصف كيف استطاع الهرب من نافذة القارب الغارق وراح يسبح حتى وصل إلى السطح. وكان هناك قرابة ٤٠٠ شخص على متن القارب. وقد رأى بعض الأشخاص وهم يتشبثون بجثث الموتى وبحطام القارب لكي يظلوا طافين على سطح المياه، بينما كان آخرون يصارعون الأمواج وهم يرتدون سترات النجاة. وقد فقد عواد أمه وآخرين من أفراد عائلته.

ويحكي عواد مآساته قائلاً: «لا أعرف أين راح أفراد عائلتي... كانت لدي طموحات كثيرة في الماضي، أما الآن فقد فقدت أمي، ولم أعد أريد أي شيء. لا أريد سوى الاستقرار، وما عدا ذلك يأتي في المرتبة الثانية».

أوروبا «القلعة الحصينة»

في اثنتين من الدول التي تُعد من المداخل الأساسية إلى الاتحاد الأوروبي، وهما بلغاريا واليونان، يواجه النازحون من سوريا معاملةً مزرية، بما في ذلك عمليات لرد النازحين على أعقابهم بشكل يهدد حياتهم على طول سواحل اليونان، والاحتجاز لأسابيع في ظروف بائسة في بلغاريا.

اليونان: ردّ النازحين إلى عرض البحر

وصف بعض النازحين لمنظمة العفو الدولية كيف تعرضوا لمعاملة سيئة على أيدي أفراد الشرطة أو حرس السواحل اليونانيين، الذين جردوا النازحين من متعلقاتهم ثم ردُّوهم في نهاية المطاف إلى تركيا. ولا يُعرف عدد العمليات غير القانونية لرد النازحين من اليونان، ولكن منظمة العفو الدولية تعتقد أن مئات النازحين قد تضرروا من جرائها. يُذكر أنّ المفوضية الأوروبية قد خصصت خلال العامين الماضيين نحو ٢٢٨ مليون يورو لتعزيز عمليات مراقبة الحدود. وخلال الفترة نفسها، خُفض مبلغ ٢٠ مليون يورو فقط، من «الصندوق الأوروبي للاجئين»، لدعم جهود استقبال النازحين.

بلغاريا: الاعتقال والاحتواء

وصل إلى بلغاريا حوالي خمسة آلاف نازح من سوريا خلال الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الثاني ٢٠١٣. ويُستضاف أغلب هؤلاء في مراكز الطوارئ، وأكبرها مركز يقع في بلدة هارمانلي، وهو مركز اعتقال مغلق في واقع الأمر. وقد وجدت منظمة العفو الدولية عدداً من النازحين يعيشون في ظروف مزرية، حيث يقيمون في حاويات، أو في بنايات مهدمة أو في خيام. وكان النازحون يفتقرون إلى المرافق الصحية الملائمة، كما كان هناك نقص في الطعام وفي الأماكن المخصصة للنوم وفي الدواء. وكان هناك عدد كبير من الأشخاص في حاجة لرعاية طبية، وبينهم بعض الذين أُصيبوا في غمار النزاع، بالإضافة إلى أشخاص يعانون من أمراض مزمنة وآخرين يعانون من مشاكل تتعلق بالصحة العقلية. وقال بعض النازحين في هارمانلي لمنظمة العفو الدولية إنهم محتجزون هناك منذ أكثر من شهر.

تدعو منظمة العفو الدولية دول الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ الخطوات التالية:

- إجراء زيادة ملموسة في عدد الأماكن المخصصة لإعادة التوطين وللسماح بالدخول لأغراض إنسانية بالنسبة للنازحين من سوريا؛
- تعزيز عمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط للتعرف على القوارب المعرضة للخطر ومساعدة من على متنها؛
- ضمان المعاملة الكريمة مع من يتم إنقاذهم والسماح لهم بمباشرة إجراءات طلب اللجوء؛
- التكفل بالكف عن عمليات رد النازحين على أعقابهم بشكل غير قانوني؛
- السماح بالمرور القانوني الآمن لطالبي اللجوء السوريين الراغبين في التوجه إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛
- ضمان استمرار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والمجتمع الدولي في تقديم العون للدول التي تستضيف أكبر أعداد النازحين، ولاسيما الأردن ولبنان.

للاطلاع:

http://www.amnesty.org/ar/news/fortress-europe-syrian-refugee-shame-exposed11-12-2013-

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٨) ٢٠١٣/١٢/٢٣

(المدنية) أكثر رحابة من (العلمانية)

محمد سليم

بعد أن اكتمل الحصار حول مفردة العلمانية وكُفّر أتباعها والقائلون بها، برزت مفردة أخرى هي (المدنية) وصارت ركناً أساسياً في طروحات كثير من الليبراليين والعلمانيين واليساريين الديمقراطيين.

وقد ظن الإسلاميون أنهم «كشفوا اللعبة التي لا يمكن أن تنطلي عليهم» فقبضوا سريعاً على (المدنية) وحبسوها في قفص التحريم، معتبرين أنها مجرد تنويع لفظي على (العلمانية) وأن «الملاحدة أرادوا عبرها خداعهم فغيروا الاسم مع إبقاء المسمى على حاله».

لم يعد الاسلاميون يعبأون كثيراً بالتصدي للعلمانية ليقينهم بأنها لم تعد قيد التداول كما كانت منذ سنوات، وبدلاً من ذلك فهم يحرصون على التصدي لـ (المدنية) سعياً منهم إلى «إحباط فخ العلمانيين وكشف ألاعيبهم».

كثير من البيانات التأسيسية للفصائل الإسلامية السورية سارعت إلى إعلان الموقف من (المدنية) فهي «كفر وضلال ومخالفة صريحة لشرع الله»، كما جاء مثلاً في البيان التأسيسي للجبهة الإسلامية.

الطريف هو أن موقف العلمانيين المتشددين يلتقي مع موقف الإسلاميين في هذه النقطة: شتم المدنية. ولكن للموقف العلماني المتشدد منظور آخر بالطبع، فـ «المدنية هي نكوص عن العلمانية الحقة.. إنها تمييع للعلمانية وتفريط بجوهرها والذي هو ببساطة فصل الدين عن السياسة».

هل حقاً إن المدنية هي مجرد تنويع لفظي على العلمانية كما يقول الإسلاميون؟ أم هي مجرد علمانية رخوة كما يقول العلمانيون المتشددون؟

إثر انهيار المنظومة الشيوعية تصدى عدد من المفكرين، ليبراليين وعلمانيين، إلى مراجعة مفهوم العلمانية، وتطورت المراجعة وكثر المشتغلون عليها مع بروز المأزق الذي وصلت إليه الأنظمة الحاكمة العربية التي كانت ترفع شعار العلمانية.

بذريعة الشعار العلماني «فصل الدين عن السياسة» أقصت الأنظمة العربية شرائح واسعة من المجتمع عن العمل السياسي، وأجبرتها على النزول تحت الارض، والعمل بوسائل غير سياسية، وكانت النتيجة ولادة ظاهرة التطرف الديني وما جرته من نتائج على الدولة والمجتمع.

إن المجتمع هو الذي ينتج السياسة، هو الذي يقدم أطرها ومفاهيمها وقيمها، أما الدولة فهي مجموعة من المؤسسات المعدة لممارسة السلطة، ومجموعة من الضوابط والاجراءات الحيادية لإدارة العمل السياسي، وبالتالي فالدولة تضبط السياسة ولا تنتجها.

وكما هو معروف فالإسلام كان ولا يزال المرجعية الأساسية في المجتمعات العربية ومحط الاستثمار الأوسع لأفرادها، وبالتالي ففصل الدين عن السياسة يعني إقصاء شرائح واسعة عن العمل السياسي، أو إجبارها على نوع من الفصام. كما يعني جعل السياسة لعبة شكلية لمجموعة نخبوية ضئيلة لا تنتج إلا ما يعزز الوضع القائم ويديمه.

مفهوم الدولة المدنية، خلاف ذلك، يتيح لأولئك المؤمنين بالإسلام كملهم روحي ومرجع ثقافي وسلوكي وفكري أن يدخلوا السياسة حاملين رؤاهم وأفكارهم، فيؤسسوا أحزاباً ذات مرجعية إسلامية، ويتنافسوا مع الآخرين على إقناع الناس وكسب أصواتهم في صندوق الاقتراع، ومن هنا فمن الممكن الوصول إلى حزب إسلامي يحكم دولة مدنية، ولكن ما يحظره مفهوم المدنية هو حزب إسلامي يؤسلم الدولة ويحولها من مدنية إلى دينية.

الدولة المدنية شعارها فصل الدين عن الدولة لا عن السياسة. السياسة ملعب مفتوح للجميع، فيما الدولة تبقى حيادية تماماً إزاء العقائد والأيديولوجيات والأحزاب المتنافسة.

من بين القائلين بمفهوم الدولة المدنية الديمقراطية المفكر السوري برهان غليون، ولا سيما في كتابه (الدولة والدين)، وكذلك ياسين الحاج صالح الذي نحت عبارة (فصل الدين عن السيادة لا عن السياسة)، وقد لخص السيادة بـ «الولاية واحتكار العنف» وهما أمران يجب إبقاؤهما في يد الدولة الحيادية (المدنية) وليس في يد أي حزب أو تيار أو جماعة.

مفهوم (المدنية) ليس إذاً «مجرد تنويع على العلمانية قصد به التضليل»، كما يقول الإسلاميون. وهو ليس «علمانية رخوة» كما يقول العلمانيون المتشددون. إنه تطوير وتجاوز، وهو طريق مفتوح بين طريقين مسدودين.

التفاؤل الذي تبخر

ياسر عطا الله

إلى ثلاثة أسابيع مضت، كان التفاؤل يحيط بالتحضير الحثيث لمؤتمر السلام السوري في جنيف (جنيف ٢). الوسيط الأممي، الأخضر الإبراهيمي، بدا وكأنه استعاد شبابه ووظيفته وخرج من حالة العطالة التي عاشها لشهور طويلة. الإيرانيون غلفوا تصريحاتهم ومواقفهم المعلنة بغموض (خلاق) أطلق إشارات متفائلة تلقفها المراقبون وبنوا عليها الكثير. الروس أظهروا حرصاً كبيراً على دور الوسيط وأبدوا انفتاحاً ملحوظاً نحو المعارضة السورية واستقبلوا رئيس الاستخبارات السعودية في مباحثات حملت دلالات بقدر ما انطوت على أسرار. الأمريكيون والأوربيون جددوا تمسكهم بموقفهم «الثابت» نحو النظام السوري، وأوحوا بأنهم ذاهبون إلى جنيف ليشرفوا على تجسيد قناعاتهم. السعوديون قدموا إشارات واضحة على قبولهم بالمؤتمر، وقيل إنهم ضغطوا على حلفائهم في المعارضة السورية من أجل الذهاب. المعارضة السورية نفسها أسقطت بعض تحفظاتها وراح منسوب حماسها للمؤتمر يرتفع بسرعة..

كل ذلك قدم صورة مشرقة، وأوحى بأن ثمة اتفاقاً شبه جاهز، وأن المؤتمر سيكون مناسبة للتوقيع فقط. كثرت التكهنات وتعددت التوقعات حول صيغة هذا الاتفاق شبه الجاهز، وقد التقت جميع هذه التكهنات والتوقعات حول قواسم مشتركة لخصها تسريب صحفي شاع منذ ثلاثة أسابيع.

مفاد هذا التسريب أن مشروع تسوية شاملة للأزمة السورية قيد التحضير دولياً، وهذا المشروع سيتم طرحه في اجتماع جنيف٢ وستبدي الدول المشاركة موافقتها وتبنيه بغض النظر على موقفي النظام والمعارضة، ويرتكز المشروع على تشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات تنفيذية مع بقاء بشار الأسد رئيساً حتى انتخاب رئيس جديد، وإعلان وقف لإطلاق النار، وإطلاق ورشة عمل لإعادة توحيد الجيش السوري عبر تشكيل هيئة أركان جديدة للجيش تضم الطرفين، بعد ذلك يجري الإعداد للانتخابات الرئاسية على أن لا يترشح الأسد فيها.. وأخيراً إطلاق خطة إعادة إعمار لسوريا مع حملة مساعدات دولية لإعادة النازحين إلى منازلهم. ويتمحور البحث حول اسم رئيس الحكومة الانتقالية بحيث يشكل ضمانة لكافة الأطراف.

واللافت أن هذا التسريب يشير إلى استعداد روسيا لإقناع الأسد بالسير في هذه التسوية مع كل ما تحمله من ضمانات.

ولكن كل ذلك بدا وكأنه تبخر في الأيام القليلة الماضية. تراجع التفاؤل وعادت الأوراق إلى الاختلاط. الإبراهيمي أطلق إشارات تنم عن تشاؤمه، والروس قالوا بأن «الأوربيين والأمريكيين صاروا يشاطرونهم القناعة بأن بقاء الأسد أقل ضرراً من استيلاء الإرهابيين على السلطة»، والأوربيون والأمريكيون لم يدحضوا ذلك بصورة مقنعة، والإيرانيون عادوا إلى التصريح بأشياء تخالف مضمون التسريبات المتفائلة، وقد تزامن ذلك مع تجدد النقاش حول إمكانية حضورهم المؤتمر، أما السعوديون فقد عادوا ليظهروا حرصاً أكبر على شد أزر المعارضة المسلحة.. رموز المعارضة السورية يخرجون على الشاشات في حالة تنم عن الارتباك وعدم الفهم، وكأنهم ليسوا طرفاً في التحضيرات الجارية.

ما الذي جرى؟ هل فشل مشروع التسوية المزعوم؟

على الأرجح لم يكن هناك مشروع جاهز كما أشيع، ولكن بالطبع كان هناك كلام حوله، غير أن هذا الكلام لم يفض إلى شيء ملموس بعد، والعقدة على ما يبدو لا تزال عند إيران التي لم تتوصل إلى صيغة حل ترضيها وتضمن بقاء هيمنتها على سوريا.

ربما علينا الاستنتاج بأن مستقبل النووي الإيراني ليس له صلة مؤكدة بمستقبل سوريا.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٨) ٢٠١٣/١٢/٢٣

سوريا: البحث عن الخيار الثالث

صفوان القادري

يعتقد كثيرون أن سوريا صارت أمام احتمالين لا ثالث لهما: إما بقاء النظام، أو بالأصح عودته، وإما دولة إسلامية.

يستند هذا الاستنتاج إلى الواقع الحرج الذي تعيشه المعارضة السورية المعتدلة، فـ (الائتلاف) وقيادة أركان الجيش الحر، هما أكثر من يعاني الآن. من جهة هناك البروز المتعاظم للقوى الإسلامية المسلحة (الجبهة الإسلامية وجبهة النصرة وداعش)، ومن جهة أخرى هناك خذلان الحلفاء والذي توجته واشنطن بقرار منع التسليح عن الجيش الحر «ريثما تنجلي الأمور».. وبالطبع فالربط بين الأمرين مبرر تماماً، إذ أن خذلان الحلفاء هو الذي قاد تلقائياً إلى بروز القوى الإسلامية وغلبتها.

بالمقابل تعيش القوى الإسلامية أياماً زاهية، فجبهة النصرة لا تزال موجودة وبقوة، ولم يفت في عضدها الخلاف المحتدم مع شقيقتها داعش، ولا محاولات الائتلاف والجيش الحر لعزلها، ولا الإدانات الدولية المتواصلة لها. أما الجبهة الإسلامية فقد صارت لاعباً عسكرياً وسياسياً رئيسياً يحظى بالاعتراف الإقليمي والدولي، وها هم قادة الجبهة يجلسون على طاولة المفاوضات، المعلنة وغير المعلنة، سواء مع الأمريكيين أو البريطانيين أو الخليجيين.

والأهم أن الجبهة الإسلامية تمضي في مخططها وفق ما هو مرسوم تماماً: انشقاق عن الجيش الحر، وتأسيس جيش بديل، والسعي إلى حكومة معارضة بديلة عن حكومة الائتلاف.

بدأت الخطة بانشقاق فصائل إسلامية عن الائتلاف وعن قيادة أركان الجيش الحر، ثم تشكل جيش إسلامي من كتلتين: واحدة في الشمال (جيش محمد)، وأخرى في الجنوب (جيش الإسلام)، وتوج ذلك في مرحلة لاحقة بتوحيد الكتلتين (الجبهة الإسلامية)، وبقي علينا انتظار الخطوة التالية: تأليف حكومة عسكرية إسلامية تدير شؤون مناطق الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة.

لا شك أن هذه الخطة تسير في ظل رضا إقليمي ودولي، والقرار الأمريكي بإجراء مباحثات مع الجبهة لم يأت وليد اللحظة الراهنة، ولا هو ـ كما يزعم الأمريكيون ـ نتيجة للاعتراف بالأمر الواقع.

قيدت الإدارة الأمريكية الجيش الحر بمساعداتها المشروطة، وفرضت عليه سقفاً منخفضاً من التسليح والحركة والأداء، وراقبت المصادر الأخرى للتسليح والتمويل وحاصرتها. وبالمقابل فهي تركت القوى الإسلامية حرة طليقة، وغضت النظر عن الأيدي السخية التي امتدت إليها بالأموال والعتاد.. فهل هذا هو الأمر الواقع الذي انصاعت إليه واشنطن؟ أم تساهم هي نفسها بصياغة هذا الأمر الواقع؟

السؤال نفسه ينسحب على الدول الإقليمية الحليفة للثورة السورية (تركيا ودول الخليج)، فلماذا يبدو الجميع متحالفين على إضعاف الائتلاف الوطني والجيش الحر، أي ما يسمونه هم بـ (المعارضة المعتدلة)؟

يسرب الأمريكيون كلاماً عن أنهم وصلوا إلى استنتاج مفاده أن الائتلاف يعاني من ضعف في التمثيل ومن عجز متنام عن السيطرة على الفصائل المقاتلة، ما يعني أنه لم يعد أهلاً لأن يكون بديلاً جاهزاً عن النظام، والأهم هو أنه ليس أهلاً للقضاء على التطرف الديني الذي تتسع رقعته يوماً بعد يوم. البعض يقرأ هذه التسريبات على أنها تحمل تفسيرين متناقضين، فإما أن واشنطن تريد تأهيل الإسلاميين واعتمادهم بديلاً عن النظام، في متابعة لمشروع الإسلام المعتدل في المنطقة (رغم فشله في مصر)، وإما أنها باتت مقتنعة بأن البديل عن النظام هو النظام نفسه ولكن بعد إعادة تأهيله، ويقول هؤلاء إن مؤتمر جنيف ٢ سيكون المختبر المناسب لمعرفة أي التفسيرين هو الأصوب.

من جهة ثانية فالدول التي تريد قطع الطريق على صفقة أمريكية روسية إيرانية، تريد رافعاً سورياً أقوى لتحقيق هذه الغاية، والقاعدة الأكثر شيوعاً ورسوخاً في هذا المجال تقول إن الاستثمار في الإسلام هو الطريق الأقصر والأنجع من أجل الحشد والتعبئة..

هذه الدول تتفق مع أمريكا على قراءة واحدة للمجتمع السوري تقول إن التيار المدني الديمقراطي الذي يمثله الائتلاف لا يزال هشاً، وشعارات الديمقراطية والليبرالية والمواطنة.. لا تنجح في تحفيز قطاعات واسعة من الناس، خلافاً لشعارات: دولة الشرع، والمنافحة عن

العقيدة، والعودة إلى دولة الإسلام الأولى.

هذا عن (أصدقاء) المعارضة، أما حلفاء النظام فلديهم أسباب قوية للتخلص من الائتلاف والجيش الحر أولاً، فهما اللذان يحملان رواية تدحض رواياتهم عن «النظام العلماني الذي يحارب جحافل التطرف والإرهاب العالمي»..

هكذا التقت المصالح المتضاربة على هدف واحد: تهميش الائتلاف والجيش الحر، وإخراجهما من اللعبة.

النتيجة أننا بتنا نقف بين طرفين أساسيين: النظام من جهة، والقوى الإسلامية من جهة أخرى، ما يبرر الاستنتاج إياه، أي أن مستقبل سوريا مرهون بأحد احتمالين: إما النظام وإما دولة إسلامية.

هل هذا الاستنتاج حول المستقبل صحيح؟

نظرياً نعم، ولكن نظرياً فقط، ذلك أن الواقع يقول كلاماً مختلفاً تماماً.

إن تخييرنا بين هذه الـ (إما) وتلك، يعني ببساطة أننا سنكون أمام (إما) ثالثة حتمية: استمرار الأوضاع على ما هي عليه، أي حرب طويلة بلا نهاية وبلا أفق.

أي قوة تلك التي تستطيع إعادة نظام تآكلت شرعيته وأنهكت قواه إلى هذه الدرجة؟

لو كان الروس والإيرانيون يستطيعون، اليوم أو غداً أو بعد عشر سنوات، دحر القوى المعارضة وجعل الأمور تستتب للنظام، لكانوا فعلوا ذلك منذ ثلاث سنوات، أما حزب الله والمليشيات العراقية فهي تقوى على إسناد النظام في مواقع معينة ولكنها لا تقوى على بسط سيطرتها وتأمين حليفها على كامل التراب السوري إلى أمد غير محدود. هذا الخيار يعني شيئاً واحداً: استمرار القتال إلى ما لا نهاية.

وماذا عن الخيار الثاني: دولة إسلامية؟

يقصر البعض أعداء (الدولة الدينية) على أبناء الأقليات وحدهم، فيما الواقع أن هؤلاء هم المكون الأصغر في هذا المعسكر، فهناك التيارات الليبرالية واليسارية والعلمانية (ومعظمهم من السنة حسب واقع الحال)، وهناك برجوازية المدن الكبرى (دمشق وحلب وحمص) والتي تقول المعطيات أنها لا تزال ترى في الدولة المدنية العصرية الضمان الوحيد لمصالحها، وهناك المثقفون والفنانون والمشتغلون في حقول (الميديا) الذين يخافون على حق التعبير وحرية الكلمة. وإلى هؤلاء جميعاً، فهناك الملايين من السوريين العاديين (من السنة) الذين يحرصون على قيم الإسلام الوسطي المعتدل في سلوكهم ومعيشتهم، ولكنهم يخشون من حكم (المشايخ)، لا سيما بعد تجارب غير مشرقة في إيران والسودان ومصر..

وإذا كان الإسلاميون يحظون اليوم بشعبية كبيرة، فذلك لإنهم يقاتلون النظام بكفاءة عالية، ولكن هذه الشعبية ستتبخر إذا ما تفرغ هؤلاء لبناء دولة على هواهم ووفق معتقداتهم.

والأرجح أن يقف الإسلاميون أمام خيارين: إجراء مراجعة لأساليبهم وأهدافهم، أو انتهاج خيار النظام ذاته، أي متابعة القتال إلى ما لا نهاية.

إذاً فخيارنا ليس بين النظام أو دولة إسلامية، بل بين استمرار الحرب المدمرة أو الاقتناع بضرورة التأسيس لسوريا جديدة، مدنية ديمقراطية تتيح للجميع (بمن فيهم الإسلاميون) الانخراط في بناء المستقبل.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٨) ٢٠١٣/١٢/٢٣

التغيّر بوصفه ممارسة يومية مؤلمة أكثر من طلقة بندقية

يارا بدر

كتب «ياسين الحاج صالح» على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» قبل أيام, متسائلاً:

(يعني صارت دوما نيويورك؟ ١٠ أيام ولا ينعرف شي عن سميرة ورزان ووائل وناظم! مو معناها إنو اللي يفترض أنو يكشفوا عن مصيرهم هم اللي اختطفوهم وأخفوهم؟ وين كرامتكم يا أهل دوما؟ وين شرفكم؟ ما رح تروح من ذاكرة الناس إنو آذيتو، بدل ما تحموا، الناس اللي لجؤوا إلكم وساعدوكم وما قصروا! يا حيف يا دوما!).

وللتذكير بخلفيّة التعليق, فقد اختطفت زوجة ياسين الناشطة السلميّة والمعتقلة السياسية السابقة «سميرة الخليل» بتاريخ ٩ كانون الأول من مكتب «توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا» في مدينة دوما, الذي كانت تقيم فيه مع كل من الحقوقية مديرة المركز «رزان زيتونة» وزوجها الناشط السلمي «وائل حمادة» والشاعر والمحامي «ناظم الحمادي». نال سؤال الحاج صالح (٧٢٢) إعجاباً, و(٥٦) مشاركة. وياسين الحاج صالح مثقف وكاتب أعلن انتماءه إلى الحراك الثوري السوري منذ انطلاقته. ولُقّب ب «حكيم الثورة» من قبل مُعجبيه, شكراً لكتاباته التي نظرّت للحراك الثوري, وبرّرت ونصحت وقاومت من خلال الكلمة ادعاءات عديدة من إعلام النظام السوري أو مثقفين عرب وأجانب مُقربين من النظام أو حاملين لذات البروبوغاندا السياسية بكون حراك الثورة مؤامرة كونية, وحراك مُسلحين مُتطرّفين جهاديين بهدف إقامة دولة دينية تحتذي النموذج الأفغاني.

وفي الوقت الذي حاولت فيه الشعوب إسقاط تماثيل أباطرتها الحكام بأثوابهم السياسية من معمر القذافي إلى علي عبد الله صالح وحسني مبارك وحتى محاولة إسقاط النموذج الحاكم في سورية باعتباره «القائد إلى الأبد» وفق الشعارات البعثيّة المُكرّرة, و«الأب» و«الخالد» و«المُعلّم الأول» و«الرياضي الأوّل» و«الفارس» وسواها, وجدنا أنفسنا نغرق يوماً بعد يوم بمطب ترميز الأفراد, وكان من الرموز لدى ناشطي الحراك الثوري في سوريا, خاصة شريحة المثقفين, الكاتب ياسين الحاج صالح, كما نماذج أخرى في بلدان الربيع العربي إن صحّ القول. رمزيّة تصوغها الدفعة الشعوريّة العاطفيّة, والجمعيّة, والحاجة- غير المفهومة- إلى الرموز الفردية. رمزية ربما لا تُساءل حتى في نظرة الشخص المعني بتنصيبه رمزاً إلى هذه الحالة.

لكنّ وفي ظل الحرب القائمة في سوريا, فقد تسارع سقوط الأفراد. البعض ممّن لمعوا كنجوم معارضة سياسية على شاشات الفضائيات العربية لم يلبث أن التهمهم الواقع القاسي أمام لغو وحشو كلماتهم الطنانة. وغدت النظرة إلى قسم منهم أقرب إلى تجار حرب من كونها نظرة إلى رجال فعل سياسي. البعض الآخر ممّن شكّل علامة فارقة في مسار الحراك الثوري في بداياته, ونجا من عتمة السجون السورية, إمّا تابع المسيرة حتى لحظة استشهاده, وإمّا نجا بحياته مثل غالبية الناشطين السلميين, ومنهم «ياسين الحاج صالح» نفسه, الذي قدّم رسالة إنسانيّة مؤلمة وصادقة عن لحظة مغادرته. وإمّا وصل الحافة التي يلتهم فيها سارقوا الثورة ثوّراها كما حدث مع رزان ووائل وناظم وسميرة.

مع غياب الأفراد, وجدنا أنفسنا نغرق في تقديس من نوعٍ مغاير, تقديس المناطق. وكأنّنا شعوب لم تزل في مرحلة نموّها الأولى, نغرق في الحب, ونغرق في الكره. ونعيش تقلبّات عاطفيّة تحكم مسيرتنا التاريخية في مفارقة مُبكية أكثر من أي شيء آخر. الأمر الذي قد لا يبدو واضحاً اليوم بما فيه الكفاية في سوريا, لكن في النموذج المصري يمكن رؤيته بعرّي فاضحٍ. فالملايين التي نزلت الشارع وهتفت لإسقاط حكم الرئيس السابق «حسني مبارك» وسال دم شبابها في ميدان تحرير مصر, لم تحرك ساكناً والقضاء المصري يعلن براءة نجل مبارك من التهم المنسوبة إليه مؤخراً. بل نزلت ملايين أخرى لتهتف للحكم العسكري مُجدداً, وتقدّسه حتى وصل الأمر بالبعض إلى إطلاق لقب «الرجل الأوّل» على «السيسي» وهو القائد العام للقوّات المُسلّحة المصرية كما تندر أصدقاء مصريون على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي, في حين هتف له آخرون بشعارات مثل (كلنا معك يا أسد مصر) !!

في الحالة السورية, كانت تجربة بسيطة مثل تعليق ياسين الحاج صالح كافية لكشف عورة جديدة من عوراتنا كشعوب تعيش تجربة اكتشاف ذاتها, ومحاكمة تاريخها, وإعادة صياغة هويتها, وتأمل من خلال كل هذه التجربة بقسوتها, بأحلامها الجميلة, وحتى في مرارة خسائرها, أن تشكّل ثقافة جديدة لا تقطع مع الماضي, وإنمّا تعيش وعيّاً مُغايراً وحاضراً بأفق مُتحرّر من جميع الأُطر المُنتجة والمفروضة سلفاً.

إذ كان في قسوّة الردود, ما يفضح بأكثر من مُجرّد وهم رمزيّة الأفراد, وهشاشة الحراك الجمعي الذي يظهر جليّاً أنّه موقف جمعي بُنيّ على أساس عاطفي طفولي. ابتداءً من: (Adnan Bakira وين كرامتكم .. وين شرفكم يا أهل دوما !! هذا ما لا يجوز قوله أخ ياسين .. وأنت خير العارفين ... أرجو منك حذف هذا البوست حتى لا تصبح مع النظام مشتركين بذبح هذه المدينة). وقد نال هذا التعليق ٢٨ مُعجباً. أمّا «أبو خالد الدوماني» فقد كتب رداداً: (مشان بضعة أشخاص اختفوا بشكل غامض لا يستطيع أحد تقدير سببه وحيثياته تشتم إحدى أكثر المدن تقديماً للشهداء في سوريا؟ هل سمعنا منك عشر معشار هذا الكلام عن طائفة زوجتك التي تواطأ ٩٥٪ من أبنائها بالفعل والتأييد على استباحة دماء وأعراض مئات الألوف من السنة بدوافع طائفية وبكل خسة ودنائة لم يسبق لها مثيل ؟!) وبالطبع لم يخلُ الأمر من وقاحة مثل (Muhamad Nizar استحي على حالك...ولا تجيب سيرة اهل دوما و كرامة اهل دوما) وصولاً إلى المُهاترة المناطقية إن صحّ القول, إذ لم يجد السيد «أبو حمزة الدوماني» مبرّراً للاعتراض سوى: (ما ناقصنا غير شاوي يحكي على دوما).

للإنصاف فقد قدّر البعض موقف ياسين الحاج صالح الإنساني قبل أي شيء آخر, والبعض الآخر اعترف بالمسؤولية المرتبطة بكون الاختطاف تمّ في منطقة خارجة عن سيطرة النظام السوري, وكل من فيها من شباب ثوري ناشط, وفصائل مقاتلة, وحتى مدنيين, يعلنون الصمت رايتهم تجاه ما حدث. الجميع يعلن الجهل بحيثيات ما حدث, بالجهة الخاطفة, بمكان وجود المخطوفين. وفي تعليقه لوضع النقاط على الحروف أوضح الحاج صالح أنّ حتى مسيرة تنديد بحادثة الخطف لم تحدث, وهو «العار» الذي يُشير إليه, وهذا تساؤل مشروع إذا ما قورنت الحادثة بحوادث مماثلة في مناطق أخرى خارجة عن سيطرة النظام مثل الرقة أو حلب التي تعيش صراعاً عسكرياً, وخرجت مظاهرات سلميّة منددة بالحوادث المُسيئة للثورة.

على الرغم من مرارة اختطاف رموز الثورة, وقسوتها, كما قسوة صمت المدنيين والناشطين السلميين في دوما, وهجومهم على ياسين الحاج صالح, لكنها هكذا تكون الثورات. أعمق كثيراً من مسيرة تنديد, وأكثر إيلاماً بكثير من طلقة رصاص, ممارسة يومية, إمّا تغيّرنا أو تكسرنا. ولا يزال أمام السوريين الكثير من الأسئلة, والكثير من الأمل.

توقيف منذر خدام على الطريق إلى جنيف

فداء يونس

ما كادت تعلن هيئة التنسيق الوطنية في سوريا، عن توقيف أحد قياديها الدكتور منذر خدام وتطالب بالإفراج عنه, حتى أطل الدكتور خدام علينا ببوست مديح الظل العالي لأجهزة الأمن وعناصرها الذين احتضنوه أحضروا له الدواء قبل إيصاله إلى الفرع, فيقول: «ولا انسى ان أشكر ايضا ذلك العسكري المجهول الذي أخذني من الحاجز إلى فرع التحقيق الذي جال بي على عدد من الصيدليات لكي أشتري أدويتي تحسباً»!

فيعلق أحد نشطاء الفيس بوك: «الله يخليك يا أستاذ منذر زكاتك بكرا كمان ترجع ع نفس الحاجز وتخبر العسكري انو عبد العزيز الخير وخليل معتوق وفائق المير وحسين عيسو وووووو بحاجة لأدوية كمان».

ومع أن بيان الهيئة أدان «هذا الاعتقال غير المبرر»، والذي «يأتي في إطار استهداف قيادات وكوادر هيئة التنسيق الداعية الى الحل السياسي التفاوضي»، إلا أن أغلب نشطاء الثورة رأوا في توقيف السيد خدام مسرحية على طريق تصنيع قيادات مقبولة للحل التفاوضي, بعد أن باءت مساعي النظام بالفشل في تسويق الوزير السابق قدري جميل, وبات واضحا للنظام وللهيئة أن كلاً من صالح مسلم وهيثم مناع مرفوضين أصلاً في جنيف ٢.

وسأسمح لنفسي باستعراض بعض تعليقات الفيس بوك دون أي تدخل:

«كيف تصبح بطل وطني خلال ٤ساعات!», «حدا ينصحو للرمز الوطني المعتقل ٤ساعات ..يكتب شي متل رواية القوقعة ..», «لو كل المعتقلين بيفرج عنهن بعد كم ساعه من اعتقالهم كنا بطلنا ثوره».

وأطرف تعليق ذكي لصفحة « الثورة الصينية ضد طاغية الصين» حيث كتبت:

يصدر قريباً كتاب بعنوان : (١٤٤٠٠ ثانية خلف القضبان) للمناضل منذر خدام الناطق بإسم هيئة التنسيق, وهناك كتاب آخر بعنوان «في الطريق إلى الصيدلية.. حوارات جندي سوري ومعارض وطني», والكتاب الثالث والأهم: «في الطريق إلى جنيف ٢٤٠دقيقة هزت العالم».

كاريكاتير العدد

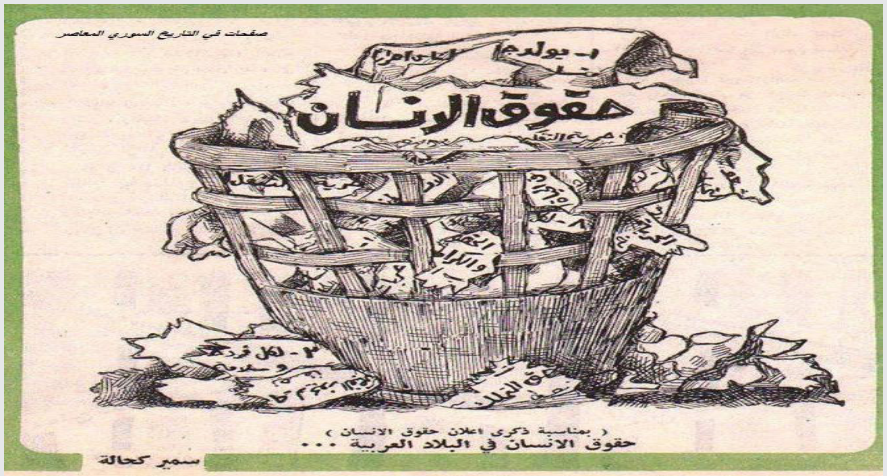

انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا

جورجيت أسعد

أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٨/ ١٢/ ٢٠١٣, سوريا على الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وعبرت عن القلق من مثل هذه الانتهاكات في كل من إيران وكوريا الشمالية, لكنها اشادت بتعهدات رئيس ايران بتحقيق تحسن في بعض المجالات.

قرار الجمعية العامة يدين النظام السوري بشدة, وينص على «استمرار الانتهاكات الواسعة والممنهجة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وكل الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي من جانب السلطات السورية وميليشيات الشبيحة التابعة للحكومة», وجاء بأغلبية ١٢٧ صوتا مؤيدا واعتراض ١٣ وامتناع ٤٧ دولة عن التصويت, ويهدف هذا القرار إلى زيادة الضغوط الدولية وتشديد العزلة على تلك الدول, لكنه بات في السنوات الأخيرة إجراءً معتاداً أو روتينيا, ويفتقد إلى أية آثار قانونية.

علماً بأن وحشية النظام في سوريا منذ اندلاع الثورة في آذار/ مارس ٢٠١١ وحتى الآن، أدّتْ الى سقوط اكثر من ١٢٦ الف قتيل موثقين رسمياً, وهناك تقديرات تشير إلى ضعف هذا العدد أغلبهم مفقودين, وأكثر منهم في سجون النظام السوري, ولجوء نحو ٢,٣ مليون شخص الى البلدان المجاورة وفق المرصد السوري لحقوق الانسان. مع أكثر من خمسة ملايين نازحين عن ديارهم ضمن سوريا, وفي تقديرات للأمم المتحدة أنه سيكون في العام القادم عدد من يحتاجون المساعدة ١٦ مليون سوري من أصل ٢٢ مليون إجمالي عدد السكان.

من جهة أخرى وصفت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان يوم السبت ٢١ كانون الأول/ ديسمبر, عمليات القصف الأخيرة على حلب بأنها عشوائية ولا تميز بين مدني وعسكري، بل هي «تتعمد» استهداف المدنيين.

ونقل التقرير أن القوات الحكومية كانت تنشر الكوارث في حلب خلال الشهر الاخير، فتقتل الرجال والنساء والاطفال من دون تمييز»، مضيفا أن «سلاح الجو السوري إما غير كفوء الى حد الاجرام ولا يكترث لقتل أعداد كبيرة من المدنيين، وإما يتعمد استهداف المناطق التي يتواجد فيها المدنيون».

حيث تستخدم الطائرات المروحية والحربية السورية في قصفها بانتظام «البراميل المتفجرة» التي تحتوي على أطنان من المتفجرات, ويصعب التحكم بالهدف الذي تلقى عليه. وتابعت «هيومن رايتس ووتش» أن «القوات الحكومية تستهدف المدنيين وبناهم التحتية بشكل متعمد, أو على الاقل لا تقصد هدفا عسكريا ظاهرا», فقد تمّ استهداف مدارس وقُتل اطفال ونساء كثر في هذه الغارات.

من جهة ثانية أعلنت السلطات السورية يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر أن الطبيب البريطاني من أصول إسلامية عباس خان والبالغ من العمر ٣٢ عاماً اقدم على «الانتحار شنقا» في السجن, والتي اعتبرها جميع المراقبين عملية اغتيال, خاصة وأنها جاءت قبل أربع أيام من موعد إطلاق سراحه, إذ وعد الأسد والدة الطبيب خان وصديقه النائب البريطاني جورج غالاواي بالعفو عنه, لدرجة أن المحلل البريطاني روبرت فيسك استنتج بأن الأسد فقد السيطرة على أجهزته الأمنية!

يُذكر أن الطبيب خان كان موقوفا لدى السلطات السورية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ لقيامه بأعمال «غير مسموحة», كما ذكر بيان الخارجية السورية, دون أن يوضح أن تلك الأعمال غير المسموحة هي مشاركته في اسعاف المصابين وإجراء العديد من العمليات الجراحية, إضافة لعمله مع منظمة «هيومان ايد يو كي» البريطانية غير الحكومية على تدريب اطباء سوريين في تركيا، قبل عبوره إلى حلب.